الأمم المتحدة

A/77/919–E/2023/93

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 June 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السابعة والسبعون
البند 13 من جدول الأعمال
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام 2023
البند 10 من جدول الأعمال
دور منظومة الأمم المتحدة في إدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في تنفيذ ومتابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030

رسالة مؤرخة 14 حزيران/يونيه 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أقدِّم الرسائل الرئيسية للدورة الرابعة من المؤتمر المعني بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، حول موضوع "الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة باعتباره بوصلة لمواجهة الأزمات المتقاطعة"، التي عقدت في روما في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا في الفترة من 30 أيار/مايو إلى 1 حزيران/يونيه (انظر المرفق).

واستضافت حكومة إيطاليا الدورة الرابعة للمؤتمر واشتركت في تنظيمها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمنظمة الدولية لقانون التنمية، وجمعت مئات المسؤولين من الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والممارسين وأصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني والنساء والقيادات الشابة والأوساط الأكاديمية. وقيَّمت الدورة التقدم المحرز واستعرضت التحديات الراهنة في تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الأوسع نطاقا في هذه السنة الحرجة من منتصف المدة المحددة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بهدف إطلاع كل من المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة تحت رعاية الجمعية العامة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 13 من جدول الأعمال، ومن وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار البند 10 من جدول الأعمال.

(توقيع) موريتزيو **ماساري**
السفير

300623 290623 23-11847 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 14 حزيران/يونيه 2023 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

المؤتمر المعني بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، 2023

الرسائل الرئيسية

1 - الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة هو هدف قائم بذاته وعامل تمكين وتسريع على السواء لجميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى. إنه في صميم ما يجعل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تحويلية، ويمكن أن يؤدي دورا حيويا في معالجة الأزمات العالمية المتعددة، بما في ذلك النزاع وانعدام الثقة في المؤسسات العامة وتغير المناخ. وأسباب وآثار هذه الأزمات - والإجراءات اللازمة لمعالجتها - مترابطة ومتجذِّرة بعمق في قضايا حقوق الإنسان والعدالة والإنصاف والإدماج والمساءلة والحكم الرشيد.

2 - ويمكن أن يساعد الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في بناء مستقبل يجري فيه منع نشوب النزاعات العنيفة بدلا من إدارتها، وتُستثمر فيه الموارد في التنمية بدلا من التدمير. ودعا المشاركون إلى الاستثمار الاستباقي في سياق معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات مثل عدم المساواة والظلم والاستبعاد؛ وضمان مشاركة النساء والشباب والشعوب الأصلية وغيرها من الفئات المستبعدة في عمليات السلام؛ وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لمنع نشوب النزاعات وحلِّها والمصالحة على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

3 - إن استعادة الثقة في المؤسسات العامة شرط أساسي لتجديد العقود الاجتماعية التي تدعم المجتمعات الشاملة والمستدامة. وشدَّد المشاركون على الحاجة إلى تعزيز قدرة المؤسسات العامة على تقديم خدمات مستجيبة وشاملة للجميع. وهذا يتطلب الاستثمار في القطاع العام، وبناء قدرات ومهارات الموظفين العموميين، وتمكين المواطنين والمجتمعات المحلية من ممارسة حقوقهم.

4 - وتكتسي الشفافية والمساءلة أهمية قصوى لضمان إنفاق الموارد العامة بفعالية. ولاحظ المشاركون أن الشفافية المالية أثبتت آثارها الإيجابية على مصداقية الميزانية، وقدرة الحكومات على الحصول على التمويل، وفعالية الخدمات العامة واستجابتها لاحتياجات الناس.

5 - وسيكون تسخير "الأموال المفقودة" الناجمة عن التدفقات المالية غير المشروعة أمرا بالغ الأهمية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. واتفق المشاركون على أن مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك من خلال الاستفادة من الصكوك القائمة مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أمر بالغ الأهمية لضمان إنفاق الموارد العامة بفعالية، بما في ذلك في سياق التمويل الإضافي للتنمية المستدامة.

6 - ويمكن أن يؤدي تعزيز سيادة القانون والوصول إلى العدالة إلى تحفيز التقدم على نطاق خطة عام 2030. واعتبر المشاركون أن هذا سيتطلب الانتقال إلى نهج محورها الإنسان تشدد على استخدام أفضل للبيانات والأدلة، والابتكار في تقديم الخدمات، واستخدام مسارات متنوعة لتحقيق العدالة مع التركيز على تحسين النتائج للمستخدمين النهائيين. ويمكن أن يؤدي تمكين الناس والمجتمعات من المطالبة بحقوقهم والمشاركة في صنع السياسات إلى اتخاذ إجراءات تحويلية مثل تعزيز إدارة الأراضي وزيادة الأمن الغذائي ومنع التدهور البيئي والعدالة المناخية. وهناك حاجة إلى سياسات وآليات عادلة وفعالة لتحقيق التوازن بين مصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

7 - إن مساواة المرأة وتمكينها حق من حقوق الإنسان وشرط مسبق للسلام والتنمية المستدامة على السواء. وشدَّد المشاركون على أن هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات على مستويات عديدة لإلغاء القوانين التي تميز بين الجنسين؛ وزيادة تمثيل المرأة في جميع المؤسسات، من مجالس إدارة الشركات إلى البرلمانات والهيئات القضائية، ومن التعليم العالي إلى المؤسسات العامة؛ والنهوض بالمشاركة والإدماج الاقتصاديين للمرأة، من خلال تدابير خاصة، والتمكين الاقتصادي، والحصول على التمويل والحماية الاجتماعية؛ وتكريس التخطيط والموارد اللازمة لوقف العنف ضد المرأة.

8 - ويتطلب حجم التحديات وتعقيدها وترابطها حلولا متعددة الأبعاد "تشمل الحكومة بأسرها". ويتطلب ذلك استخداما أفضل للمصادر الرسمية وغير الرسمية للبيانات والأدلة، وتعزيز التخطيط للمستقبل وزيادة تنسيق السياسات واتساقها عبر جميع أهداف التنمية المستدامة ال 17. ولاحظ المشاركون أنه يلزم بذل جهود وطنية لتحسين رصد جميع الجوانب ذات الصلة من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، من مصداقية الميزانية إلى شمولية المؤسسات العامة إلى الفساد إلى الوصول إلى العدالة. وأفضل السبل لنجاح الجهود الرامية إلى تطوير التفكير المستقبلي هي أن تكون جزءا لا يتجزأ من أساليب العمل العادية للحكومات، لأن ذلك يساعد على تعبئة الإرادة السياسية وزيادة الملكية. ومع أن التخطيط يقوده مركز الحكومة، فإنه ينبغي أن يمُكِّن جميع أجزاء الإدارات الحكومية من إيجاد الملكية وكسب التأييد.

9 - ويمكن أن يؤدي الاستخدام الشامل للتقنيات الرقمية إلى إحداث تغيير تحويلي. وسلَّط المشاركون الضوء على أنه يجب إعطاء الأولوية لتطوير محو الأمية الرقمية، وبناء البنية التحتية الرقمية الحيوية والخدمات الرقمية التي محورها الإنسان، مع التصدي بشكل عاجل للمخاطر التي تهدِّد الخصوصية وحرية التعبير والتمييز وحقوق الإنسان. وينبغي النظر في هذه القضايا من قبل العملية الحكومية الدولية لوضع ميثاق رقمي عالمي.

10 - ويتطلب تغيير مسار الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، وفي نهاية المطاف خطة عام 2030، اتخاذ إجراءات جماعية عاجلة على المستوى العالمي. وخلص المشاركون إلى أن هناك حاجة إلى إقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين فيما بين الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين لتوليد الإرادة السياسية والدعم المالي وتحويلهما إلى إجراءات ملموسة. وإن إدماج النساء والشباب وأصحاب الحقوق، مثل الشعوب الأصلية، ومساهمتهم وقيادتهم أمر بالغ الأهمية ويجب دعم ذلك من خلال تدابير مخصَّصة. ومن خلال العمل مع مختلف أصحاب المصلحة كشركاء، يمكن للحكومات أن تعزز نهج "المجتمع بأسره" التي تعطي الأولوية للأهداف المشتركة والحل الجماعي للمشاكل والمساءلة المتبادلة، وتساعد على إرساء الأسس لمستقبل أكثر سلاما وعدلا واستدامة.